

### الولايات المتحدة الأمريكية: منظمة العفو الدولية تدعو إلى إعادة محاكمة موميا أبو جمال

حياة شخص في خطر: حالة موميا أبو جمال، تقرير جديد من منظمة العفو الدولية يلقي الضوء على ضعف التمثيل القانوني وقصور الإجراءات القضائية عن الوفاء بالحد الأدنى من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وشبهات حول انحياز محاكم الاستئناف.

نيويورك - دعت منظمة العفو الدولية اليوم إلى إعادة محاكمة موميا أبو جمال نظراً للمخالفات الجسيمة التي شابت محاكمته الأولى.

وقالت منظمة العفو الدولية: "هذه ليست قضية تمس حياة رجل واحد فقط، بل إنها قضية تتعلق بالعدالة، ولذا فهي تمسنا جميعاً. ولا يمكن تحقيق العدالة في هذه القضية إلا بإعادة محاكمة هذا الرجل."

وقد خلصت منظمة العفو الدولية، بعد سنوات من رصد القضية ومراجعة شاملة للوثائق الأصلية، إلى أن الإجراءات التي بموجبها حوكم موميا أبو جمال وأدين وصدر عليه الحكم بالإعدام لا ترقى إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وقالت منظمة العفو الدولية: "إنها اختارت هذه اللحظة لنشر نتائج مراجعتها المضنية للقضية لأن حياة موميا أبو جمال والنظام القضائي باتتا الآن عرضة للخطر بصورة لم يسبق لها مثيل."

وبدون محاكمة جديدة، سوف يصبح اللجوء إلى المحاكم الفيدرالية الفرصة الأخيرة لمعالجة الكثير من الجوانب المثيرة للقلق في قضية موميا أبو جمال. ومع هذا، فإن قانون مناهضة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة لعام 1996 يحدان بشدة من قدرة هذه المحاكم على ضمان حقوق المتهمين.

وتخشى منظمة العفو الدولية من أن القانون قد زاد من عدد أحكام الإعدام التي نفذت، مما يمثل انتهاكاً للقوانين والمعايير الدولية التي تحكم استخدام عقوبة الإعدام.

كذلك، تشعر المنظمة بالانزعاج لأن "رابطة التأخي بين ضباط الشرطة في فيلادلفيا" تدعو بشدة لإعدام موميا أبو جمال.

وأكدت المنظمة: "إن على ضباط الشرطة وأقاربهم أن يتحلوا بالحيادة وهم يؤدون واجبهم في تنفيذ القانون. وهي، وإن كانت تقدر مشاعر الحزن التي تستبد حتماً بضباط الشرطة عندما يرون أحد زملائهم ضحية للواجب؛ ولكن سعيهم للضغط على جهاز القضاء لتنفيذ حكم الإعدام في موميا أبو جمال أمر لا يجوز."

وتوضح حالة أبو جمال المشكلات الواسعة التي تعترض النظام القضائي، خاصة تلك التي تنطوي على تطبيق عقوبة الإعدام.

وقالت المنظمة: "بالنظر إلى التضارب في الأدلة المسجلة في محاضر جلسات المحاكمة وعدم كفايتها؛ فإن منظمة العفو الدولية لا تستطيع أن تأخذ موقفاً بشأن براءة أو إدانة موميا أبو جمال... وإنما إذ ندعو إلى إعادة محاكمته، فنحن لا نتجاهل مشاعر الألم التي تستبد بأقارب وزملاء الضابط دانييل فوكنر الذين نبدي إزاءهم تعاطفاً شديداً"

وأكدت منظمة العفو الدولية على "أن القصور الذي شاب التمثيل القانوني لموميا أبو جمال في محاكمته في عام 1982، وظهور القاضي بمظهر من يؤثر الانتهاء من المحاكمة عن ضمان العدالة، وتسييس العملية القضائية، كلها أمور أدت بمنظمة العفو الدولية إلى أن تستنتج أن إجراء محاكمة جديدة عادلة يمكن أن يمنع إعدام رجل لم تثبت إدانته في محاكمة عادلة."

وقد بنيت محاكمة موميا أبو جمال على ثلاثة أركان هي روايات شهود العيان، وتقرير خبير المقذوفات النارية، واعتراف مزعوم أدلى به المتهم. وبعد دراسة دقيقة لوثائق المحاكمة الأصلية، قررت منظمة العفو الدولية أن صحة كل ركن من هذه الأركان الثلاثة تكتنفها شكوك تكفي لجعل محاكمة جديدة ضرورة أساسية.

### بواعث القلق الرئيسية:

تغير وصف شهود الإثبات الثلاثة للواقعة تغييراً كبيراً أمام المحكمة عما ورد في أقوالهم أمام الشرطة.

شاب الاضطراب أقوال الشهود الذين عجزوا عن تحديد طول الشخص الذي أطلق النار أو ملابسه أو اليد التي كان يمسك بها المسدس، وهل عمد إلى الفرار من مكان الحادث.

أدلى المتهم باعترافه المزعوم، حسبما ورد، بعد أكثر من شهرين من واقعة إطلاق النار، وهو الاعتراف الذي كان له أثر حاسم، حسبما قيل، في تحديد قرار المحلفين وتقرير العقوبة.

يتعارض الاعتراف المزعوم تعارضاً مباشراً مع الملاحظات التي دونها حينذاك أحد الشهود (ضابط شرطة) المزعومين الذين رأوا المتهم وهو يدلي بالاعتراف، حيث قال "الرجل الزنجي لم يدل بأية تعليق".

كذلك توجد أدلة على أن الشهود حصلوا على حوافز لتغيير شهادتهم لتأكيد رواية الادعاء للوقائع. ولم تقدم الأدلة للمحلفين.

لم تجر اختبارات كافية على مسدس موميا أبو جمال لتحديد ما إذا كان قد أطلق حديثاً أم لا. ولم يتحدد على سبيل المثال إن كانت هناك آثار بارود على أصابعه نتيجة إطلاق النار أم لا.

### معلومات إضافية وخلفية القضية

تعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات باعتبارها من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن ثم، تدعو المنظمة إلى إجراء محاكمة جديدة تستبعد مسبقاً إعادة الحكم بالإعدام على المتهم.

وموميا أبو جمال رجل أسود أدين بتهمة قتل ضابط شرطة أبيض يدعى دانييل فوكنر في 9 ديسمبر/كانون الأول 1981. ولكنه ظل يصر على براءته.

ولا تأخذ منظمة العفو الدولية أي موقف من براءة أو إدانة موميا أبو جمال. وقد أعربت المنظمة مع هذا عن قلقها بشأن أنشطة برنامج مكافحة التجسس الذي يبدو أنه يترصد أبو جمال. وتشعر المنظمة كذلك بالقلق لأن بعض التصريحات السياسية التي أدلى بها وهو صبي دون العشرين استخدمت على نحو غير جائز في محاكمته في محاولة لاستصدار حكم عليه بالإعدام.

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية على رقم الهاتف الآتي: + 44 171 413 55662

أو على موقع الويب: <http://www.amnesty.org>